الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.26

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
17 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢٣، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:١٠

الرئيس: السيد هلال ..... (المغرب)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتّع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقرّرين والممثلين الخاصّين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/)

15-18540 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٥:١٠.

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(A/70/56 و A/70/111 و A/70/154 و A/70/166 و A/70/167 و A/70/203 و A/70/212 و A/70/213 و A/70/216 و A/70/217 و A/70/255 و A/70/257 و A/70/258 و A/70/259 و A/70/260 و A/70/261 و A/70/263 و A/70/266 و A/70/270 و A/70/271 و A/70/274 و A/70/275 و A/70/279 و A/70/279/Corr.1 و A/70/285 و A/70/286 و A/70/287 و A/70/290 و A/70/303 و A/70/304 و A/70/306 و A/70/310 و A/70/316 و A/70/334 و A/70/342 و A/70/345 و A/70/347 و A/70/361 و A/70/371 و A/70/405 و A/70/414 و A/70/415 و A/70/438)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(A/70/313 و A/70/332 و A/70/352 و A/70/362 و A/70/392 و A/70/393 و A/70/411 و A/70/412 و A/C.3/70/2 و A/C.3/70/4 و A/C.3/70/5)

١ - السيد أكرم (رئيس - مقرِّر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية): ذكر بأن الجمعية العامة قد أكدت مراراً، في قراراتها السنوية بشأن الحق في التنمية، أهمية مراعاة الحاجة إلى تعزيز إضفاء الطابع الديمقراطي على نظام الحكم الدولي؛ وتعزيز الشراكات الفعالة مع البلدان النامية؛ والسعي إلى زيادة الإقرار بالحق في التنمية وتطبيقه وإعماله على الصعيد الدولي والنظر في سبل ووسائل تطبيق الحق في التنمية على سبيل الأولوية؛ وتعميم مراعاة الحق في التنمية في السياسات والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والنظام المالي الدولي والنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢ - وواصل الفريق العامل بشأن الحق في التنمية، في دورته السادسة عشرة، النظر في تنقيح وتحسين المعايير والمعايير الفرعية التنفيذية للحق في التنمية في القراءة الثانية. وبما أن تلك القراءة لم تساعد على رأب الاختلافات في الآراء، فإنه اقترح أن يقوم الفريق العامل بالاتفاق على مسار عمل مختلف في المستقبل للاضطلاع بولايته. وقد تم تكليفه بوضع مجموعة من المعايير لإعمال الحق في التنمية، بناء على صيغة متفق عليها ومستمدة من إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية ومن الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. وقد بدأ على إثر ذلك عملية التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، وقال إن وثيقته سوف تنبني على تحليل لجميع قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وكان مجلس حقوق الإنسان قد طلب بأن يعقد الفريق العامل اجتماعاً رسمياً بعد دورته القادمة لمناقشة مجموعة المعايير التي سيقترحها.

٣ - وقد قرر الفريق العامل أن الوثيقة لا ينبغي أن تؤثر على المناقشات الجارية بشأن مشروع المعايير المتعلقة بالحق في التنمية والمعايير الفرعية التنفيذية. وقد اتفق الفريق العامل على اتخاذ الخطوات الملائمة التي تضمن احترام المعايير وتطبيقها عملياً، والتي يمكن أن تتخذ أشكالاً متنوعة من ضمنها المبادئ التوجيهية بشأن إعمال الحق في التنمية، وأن تصبح أساساً يُستند إليه للنظر في وضع معيار قانوني

دولي ذي طابع ملزم من خلال عملية تشاركية قائمة على التعاون؛ وكان الفريق العامل قد قرر أيضاً مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في سياق الحق في التنمية وسوف يدرس مساهمات الدول على الصعيد الوطني، والصعيدين الإقليمي والدولي لإعمال الحق في التنمية وفقاً لأهداف التنمية المستدامة.

٤ - ومن أجل الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، أوصى الفريق العامل بأن يلتمس مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان آراء الدول الأعضاء من أجل إعداد تقرير عن تحقيق وإعمال الحق في التنمية وتقديمه إلى الفريق العامل في دورته السابعة عشرة؛ وأن تنظر الجمعية العامة في عقد جزء رفيع المستوى بشأن الحق في التنمية خلال المناقشة العامة في دورتها الحادية والسبعين؛ وأن يخصِّص قوم مجلس حقوق الإنسان حلقته النقاشية الرفيعة المستوى الخاصة بتعميم مراعاة حقوق الإنسان لسنة ٢٠١٦ للحق في التنمية؛ وأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنظم مناسبات بصورة فردية وجماعية من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية. وتتحمل الدول الأعضاء جميعها المسؤولية عن إضفاء طابع عملي وملموس على الإعلان، الذي يمثل عنصراً أساسياً من حقوق الإنسان العالمية.

٥ - السيدة فادياتي (جمهورية إيران الإسلامية): قالت، متكلمة باسم حركة عدم الانحياز، إنه من الضروري ضمان إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الحق في التنمية. وقد استُرشد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، وقد أقرت هذه الخطة بالحاجة إلى بناء مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعاً لهم، وتستند إلى إحقاق العدل واحترام حقوق الإنسان. وشددت حركة عدم الانحياز أيضاً على أن الحق في التنمية ينبغي أن يكون العنصر المحوري في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتمثل الذكرى السنوية الثلاثون للإعلان فرصة فريدة للمجتمع الدولي لإظهار التزامه بالحق في التنمية ومضاعفة جهوده في هذا الصدد، بما في ذلك عبر تنظيم دورة رفيعة المستوى للجمعية العامة.

٦ - السيدة سمايلا (نيجيريا): قالت إن الحق في التنمية يكتسي أهمية حيوية، نظراً لترابط التنمية والسلام وحقوق الإنسان. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما لا يمكن ضمان حقوق الإنسان بدون تنمية. لذلك ينبغي اعتبار الحق في التنمية جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن التعاون والتضامن الدوليين أمران لا غنى عنهما في هذا الصدد، إلا أنه يجب على الدول اتخاذ خطوات لإقامة وتعزيز والحفاظ على الترتيبات الوطنية والدولية التي من شأنها أن تسمح بترسيخ دعائم التنمية. ويظل الحوار البناء والموضوعي بين الحكومات ضرورياً من أجل تهيئة بيئة اقتصادية مواتية وتبادل لأفضل الممارسات وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ومن أجل وضع سياسات فعالة على الصعيد الوطني. ومن الضروري التصدي للأثر المترتب عن مسائل الاقتصاد الدولي مثل عبء الديون، ونقل التكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق، ومعدلات التبادل التجاري. وقالت إن حكومة بلادها تدرك التزامها بضمان إعطاء جميع المواطنين الفرصة لتطوير قدراتهم بالكامل.

٧ - السيدة مورينو غيرّا (كوبا): سألت عما إذا كانت نتيجة المقترح الخاص بتخصيص جزء من الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية ستُأخذ في الاعتبار خلال المداولات المقبلة للفريق العامل والمناقشات المقبلة بشأن الحق في التنمية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

وسألت أيضاً عن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة للاحتفال بالذكرى السنوية للإعلان؛ والطريقة التي يمكن للأمم المتحدة بها أن تسهم في إعمال الحق في التنمية بحيث يتسنى النظر فيه على قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان الأخرى، ولا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨ - السيدة موتشو (المغرب): قالت إن الحق في التنمية أمرٌ محوري من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، واعتماد الاتفاق العالمي بشأن تغير المناخ في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. ومع ذلك لا يزال الحق في التنمية أمراً لم يتحقق في جميع أنحاء العالم. ويجب على المجتمع الدولي استخدام الذكرى السنوية للإعلان من أجل التفكير في ما تم إنجازه وما ينبغي القيام به. وقد أصبح الحق في التنمية أكثر أهمية من أي وقت مضى بسبب الأزمات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي، والتي تعاني منها بشكل أكبر البلدان النامية والفئات الضعيفة من السكان. ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب بروح المسؤولية والتعاون بغية تهيئة الظروف المواتية للتنمية.

٩ - السيدة سِدينيو رنخيفو (بنما): قالت إن العلاقة بين القواعد الأخلاقية والتنمية مهمة جداً بالنسبة لوفد بلدها ومن أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسألت المقرر الخاص عن آرائه بشأن هذه المسألة.

١٠ - السيدة لي شوانغ (الصين): قالت إن بلادها تشعر بالقلق من عدم إحراز تقدم خلال الدورة السادسة عشرة للفريق العامل. ويعني الحق في التنمية أن جميع الأفراد يستطيعون أن يشاركوا بنشاط وحرية وفعالية في التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتمتع على قدم المساواة بفوائد هذه التنمية. ويتجاوز هذا المعنى المفهوم التقليدي لحقوق الإنسان، ولكن يمكن أن يساعد على تعزيز إعمال حقوق الإنسان الأخرى. ويعتبر إعمال الحق في التنمية أمراً هاماً وملحاً بالنسبة للبلدان النامية. وقد عبرت الصين عن أسفها للاتجاه المتزايد في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي نحو زيادة التشديد على الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقالت إن وضعية الحق في التنمية لا تتوافق مع أهميتها في مجالات حقوق الإنسان على الصعيد الدولي ولا تتماشى مع مبادئ الإعلان. وقد عبرت الصين عن أملها في أن تقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المزيد من الدعم إلى الفريق العامل وطلبت من الرئيس - المقرِّر إعطاء المزيد من التفاصيل عن الكيفية التي يمكن بها اغتنام اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ كفرصة لتعزيز الحق في التنمية.

١١ - السيدة نايدو (جنوب أفريقيا): قالت إن بلدها يدافع باستمرار عن نهج الحق في التنمية. وقد أعطى هذا النهج قيمة مضافة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وينبغي أن يكون عنصراً محورياً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما وأنه يتيح الإطار المتكامل والمتماسك والشامل لتحقيق التنمية الدولية العادلة للناس في كل مكان. وتتفق جنوب أفريقيا مع القول بأن القراءة الثانية للمعايير والمعايير الفرعية كان لها تأثير محدود. وعلى الرغم من الإجماع الذي تم التوصل إليه بشأن الاعتراف بالحق في التنمية، تشعر جنوب أفريقيا بالقلق لأن الخطاب السياسي داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك داخل الفريق العامل بشأن الحق في التنمية، غالباً ما يتميز بمواقف معروفة سلفاً بدلا من الحوار العملي بشأن تنفيذ الحق في التنمية. مما يترتب عنه عدم التوصل إلى نتائج ملموسة. وفي ما يتعلق بالذكرى السنوية للإعلان، تتطلع جنوب أفريقيا إلى المشاركة في أنشطة محددة، بما في ذلك تلك التي تنظمها المفوضية، وذلك من

أجل ضمان أن يلقى إعمال الحق في التنمية الاهتمام اللازم وأن يتمتع به الجميع.

١٢ - السيد خان (باكستان): قال إن هناك حاجة إلى تحديد العناصر العملية والتنفيذية للحق في التنمية بوضوح بحيث يمكن العمل من أجله في إطار خطة عام ٢٠٣٠. لذلك فإن عمل الرئيس - المقرِّر يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لسيناريو التنمية الناشئ وتؤيد باكستان تعهده باقتراح مجموعة من المعايير. وأشار إلى أنه يتعين على الرئيس - المقرِّر أن يستعرض التقارير المقدمة من طرف الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ومن طرف المقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية من أجل تحديد أي ترابط مع عمله.

١٣ - السيد أكرم (رئيس - مقرِّر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية): قال، في معرض رده على ممثلة كوبا، إن المسؤولية تقع أساساً على عاتق البلدان النامية من أجل ضمان الاحتفال بالذكرى السنوية للإعلان بشأن الحق في التنمية وتخليدها على نحو يليق به؛ وإنه لا يكفي تخصيص جزء رفيع المستوى للجمعية العامة؛ ويجب مراعاة الحق في التنمية داخل البلدان وفي كل المحافل الممكنة، بما في ذلك وسائل الإعلام، حتى يمكن زيادة هذا الوعي ويمكن أيضاً توعية المجتمع الدولي خارج نطاق الأمم المتحدة بأهمية هذا الحق. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتعاون وتعمل معاً من أجل ضمان أن يحظى الحق في التنمية بأعلى قدر من التوعية والدعاية. وقد أعطت أهداف التنمية المستدامة دفعة قوية إلى الأمام لإعمال الحق في التنمية. والواقع أن مفهوم التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من الحق في التنمية. كما أن زيادة التركيز على إعمال عملي وواقعي وبراغماتي لأهداف التنمية المستدامة من شأنها أن تعزِّز القدرة على تحقيق الحق في التنمية.

١٤ - ورداً على ممثلة بنما، قال إن حقوق الإنسان لا يمكن أن تناقش دون معالجة الاحتياجات الإنسانية. وهناك جوانب مختلفة في التنمية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، حيث يجب معالجة القضايا الأساسية مثل الجوع وتوفير مياه الشرب. والحق في التنمية مسألة شاملة لأنها تتعلق بالاعتبارات الأخلاقية وبالتنمية عينها. وفي هذا الصدد، يبقى الاعتراف بالحق في التنمية كحق أساسي من حقوق الإنسان أهم خطوة في الاعتراف بأخلاقيات التنمية.

١٥ - ورداً على ممثلة الصين، قال إن الحق في التنمية يجب اعتباره جزءاً لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن تحقيق تلك الأهداف أن يمكِّن من إعمال الحق في التنمية.

١٦ - ورداً على ممثل باكستان، قال إن هناك علاقة تكامل بين ولايته وولايات المقررين الخاصين والخبراء المستقلين لأن الحق في التنمية يشمل مجموعة من المجالات التي تحتاج إلى التنمية والتقدم. وتشكل المسائل التي تم تناولها في قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة المتعلقة بجملة أمور منها الحق في الغذاء والماء والصرف الصحي والإسكان والعمل، تشكل جزءاً من الحق في التنمية. وقال إنه سيأخذ بنهج شامل في هذا الصدد حيث صاغ مجموعة من المعايير التي يجب الالتزام بها من أجل تحقيق الحق في التنمية.

١٧ - السيدة إلفِر (المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء): قالت، وهي تعرض تقريرها الثاني (في الوثيقة A/70/287)، إنها شهدت عن كثب على مدى السنة الماضية بعضاً من العقبات الكثيرة التي تواجهها الدول والأفراد حول العالم من أجل إعمال الحق الأساسي في الحصول على القدر الكافي من الغذاء والتغذية. ويمثل تغير المناخ واحداً من أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العالمي، وقد أثر بالفعل سلبياً على حوالي مليار نسمة من فقراء العالم. وقد أظهرت لها الزيارات

التي أجرتها إلى المجتمعات المحلية الضعيفة الآثار الخطيرة لتغير المناخ والظواهر الجوية البالغة الشدة. وبالإضافة إلى التأثير السلبي لتغير المناخ على الزراعة، فإن الممارسات الزراعية والنظم الغذائية الحالية قد أضرت بالبيئة وأدت إلى تسريع وتيرة تغير المناخ الذي يتسبب فيه الإنسان. كما أن تغير المناخ يقوِّض التمتع بالحق في الغذاء، وهو تأثير يعاني منه بشكل مفرط من ساهموا بأقل قدر في الاحترار العالمي ولكنهم الأقل منعة في مواجهة تأثيراته الضارة.

١٨ - ومن المتوقع أن تؤثر الأخطار التي يشكلها تغير المناخ بالنسبة لتحقيق الأمن الغذائي، بما في ذلك كفاية واستدامة وتوافر الغذاء، على عدد كبير من السكان مما قد يعرض ٦٠٠ مليون شخص إضافي لخطر سوء التغذية بحلول عام ٢٠٨٠. وقد كان لمظاهر تغير المناخ، مثل تواتر وشدة الظواهر الجوية البالغة الشدة، تأثير سلبي عام على سبل عيش الناس. وقد تترتبت عن عدم سن سياسات ملائمة عواقب من شأنها أن تشكل خطراً على السلم والأمن العالميين. ولم يعد ممكناً اعتبار تغير المناخ والجوع مشكلة لا تمس إلا الأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية. بل على العكس من ذلك، يجب اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع اشتداد تغيُر المناخ وللتخفيف من انبعاث غازات الدفيئة والتكيّف مع الآثار التي لا مناص منها. ينبغي على السياسات المنتهجة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها احترام الحق في الغذاء وكذا حقوق الإنسان الأساسية الأخرى. ولا ينبغي أن يكون التحول إلى الطاقة النظيفة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة منافساً للأمن الغذائي.

١٩ - وقد أدى توفير التغذية لسكان العالم إلى الضغط لفائدة النماذج الزراعية الموجهة نحو الإنتاج على نطاق واسع. بيد أنه ثبت أن المزيد من إنتاج الغذاء لا يسفر بالضرورة عن انخفاض أعداد من يعانون من الجوع وسوء التغذية. كما أن الجوع وسوء التغذية يرتبطان بصعوبة الوصول الاقتصادي والاجتماعي، وليس بالإنتاج. وعلاوة على ذلك، فإن ثلث الغذاء المنتج يستخدم في تغذية الحيوانات؛ كما أن نسبة ٥ في المائة منه تقريباً تُستخدم في إنتاج الوقود الأحيائي؛ بينما يتم إهدار ما يقارب الثلث على امتداد السلسلة الغذائية. لذلك ينبغي إصلاح النظم الزراعية والغذائية من أجل ضمان قدرتها على التصدي لتحديات تغير المناخ والتدهور البيئي. والأهم من ذلك، ينبغي أن تضمن الإصلاحات صون الحق في الغذاء الكافي والإنصاف في الحصول على الغذاء وتوزيعه بالعدل.

٢٠ - ويمكن للأمن الغذائي وللتكيف مع تغير المناخ أن يدعما بعضهما البعض. وفي حالات عديدة، يمكن لاستراتيجيات الحد من قابلية التأثر بتغير المناخ أيضاً أن تسهم في زيادة الأمن الغذائي. وهناك حاجة إلى تحول كبير من الزراعة الصناعية إلى الأنشطة التحويلية مثل تشجيع الزراعة الإيكولوجية. وقد جعل تفاوت القدرات والتعرض للخطر من تغير المناخ المسألة الأكبر في مجال حقوق الإنسان وإرساء العدالة في الوقت الراهن؛ لذلك أصبح لزاماً حل هذه المشكلة. أما هاجس الشك الذي يلقي بظلال كثيفة على الأمن الغذائي في المستقبل وعلى إعمال الحق في الغذاء، فهو يتمثل في ما إذا كان سيتوافر ما يكفي من الإرادة السياسية لتنفيذ التحول الموصى به في السياسة الزراعية. ومن الضروري تشجيع اتباع نُهج الزراعة الإيكولوجية لتحقيق الأمن الغذائي، وجعل الالتزام بالعدالة المناخية وحقوق الإنسان جزءاً ضمن إطار نظام تغير المناخ، وهما أمران لا يمكن أن يتحقق أي منهما بدون دعم المجتمع المدني والحكومات. ويجب أن يتضمن الاتفاق الجديد من أجل المناخ إشارة إلى ضمان الأمن الغذائي.

٢١ - السيدة مورينو غيرّا (كوبا): قالت إن تقرير المقررة الخاصة قد أتى في الوقت المناسب بالنظر للتداعيات العالمية لتغير المناخ، وإن مشروع القرار المتعلق بالحق في الغذاء الذي سيتولى وفد بلدها عرضه قد استُكمل بحيث يعكس دعوة التقرير إلى إبرام الاتفاق الجديد الذي من المرتقب التوصل إليه خلال المؤتمر الحادي والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والذي سيشير إلى آثار تغير المناخ على إعمال الحق في الغذاء. وهناك علاقة جوهرية بين الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة والحق في الغذاء؛ وسألت عن الكيفية التي يمكن بها لهذا الهدف أن ينفذ بفعالية من طرف الدول والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة من أجل التحقيق الكامل للحق في الغذاء.

٢٢ - السيد سِبيدا (المكسيك): قال إن تقرير المقررة الخاصة يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدان مثل المكسيك، التي عانت من جراء الظواهر الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ. وتسعى المكسيك إلى ضمان توفير الأغذية للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من خلال الزيادة في الإنتاج وفي إيرادات المزارعين وصغار المنتجين الزراعيين. ولهذه الغاية، تعزز المكسيك أمنها الغذائي من خلال تشجيع الإنتاج الوطني على النطاقين الصغير والواسع، وتطوير القدرات التقنية والتنظيمية على الصعيد المحلي للسكان الضعفاء القاطنين في المناطق الريفية. ومع ذلك، يبقى من الضروري زيادة التركيز على الوقاية والتخفيف من آثار تغير المناخ من أجل كفالة الحق في الغذاء. وتساءل عن العناصر البنيوية اللازمة التي يجب مراعاتها في السياسات من أجل التكيف مع تغير المناخ مع الحفاظ في الوقت نفسه على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء؛ وكيف يمكن أن تنفذ التوصيات مع ضمان أن تبقى الأراضي المستخدمة لإنتاج الأغذية غير مهددة؛ وكيف يمكن إشراك المقاولات التجارية ومؤسسات البحث العلمي في صياغة رؤية لحقوق الإنسان في مجال إنتاج وبيع المواد الغذائية تأخذ البيئة وآثار تغير المناخ في الاعتبار.

٢٣ - السيدة بروبست - لوبيز (سويسرا): قالت إن وفد بلدها يرحب بتأكيد المقررة الخاصة أهمية الزراعة الإيكولوجية، وكذلك تركيزها على النساء والأطفال والشعوب الأصلية، الذين هم معرضون بشدة للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ. وقالت إن حكومة بلدها ملتزمة بتنفيذ سريع وفعال ودون تمييز لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وحثت جميع الدول على اعتماد وتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في جهودها الرامية إلى التوصل إلى اتفاق جديد خلال المؤتمر الحادي والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسألت المقررة الخاصة عن التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها لضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات المناخية.

٢٤ - السيد حبيب (إندونيسيا): قال إن التزام حكومته بضمان توافر الأغذية لتلبية الاحتياجات الأساسية، سواء على المستويين المركزي أو الإقليمي، يتجلى في اعتمادها للتشريعات والسياسات ذات الصلة. وقال إن حكومته نالت في سنة ٢٠١٣ جائزة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة اعترافاً بعملها المتواصل من أجل الحد من الجوع وسوء التغذية. وأضاف أن حكومته لا تزال ثابتة في التزامها بإيجاد بيئة مواتية للقضاء على الفقر والجوع، وللحد من هشاشة الوضع الغذائي وسوء التغذية. وتنتظر إندونيسيا رداً من المقررة الخاصة في ما يتعلق بزيارة البلد في سنة ٢٠١٦، وتتطلع إلى العمل البناء معها.

٢٥ - السيدة التميمي (قطر): قالت إن وفدها يساوره القلق من الآثار المترتبة عن سوء التغذية على جميع المجتمعات وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى جاهداً إلى تأمين تغذية

مناسبة، بما في ذلك عن طريق مساعدة صغار المزارعين والنساء. وينبغي على الاستثمارات في الزراعة أن تأخذ في الاعتبار تغير المناخ، في حين ينبغي أن تأخذ الممارسات الزراعية في الحسبان مسائل من قبيل إزالة الغابات وتحسين ظروف التربة.

٢٦ - السيدة هيلدِه (النرويج): قالت إنه بالنظر إلى وجود أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع بشكل يومي، ينبغي أن يكون الحق في الغذاء مسألة محورية في أية استراتيجية تهم الأمن الغذائي. وطلبت من المقررة الخاصة أن تقوم بمشاطرة آرائها بشأن دور مصائد الأسماك في سياق تغير المناخ والأمن الغذائي العالمي. كما ينبغي إيلاء المزيد من التركيز لمسألة الاستيلاء على الأراضي، التي لم يرد ذكرها في التقرير. وختاماً، قالت بما أن المرأة ظلت لفترة طويلة ممثلة تمثيلا ضعيفاً داخل الفئات المهنية للمنظمات الزراعية، ينبغي إيلاء الأولوية لاصطفاء شركاء من البلدان النامية لتنمية شراكات معهم تراعي الاعتبارات الجنسانية.

٢٧ - السيدة سيبالاينِن (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعم ولاية وعمل المقرر الخاص. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها تعزيز التآزر فيما بين المؤسسات الدولية لمعالجة الطريقة التي تؤثر بها سياسات التخفيف من حدة آثار تغير المناخ على الحق في الغذاء. وسألت أيضا المقررة الخاصة عن آرائها بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ٢، وما هي المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بتنفيذ ذلك الهدف.

٢٨ - السيدة نايدو (جنوب أفريقيا): طلبت من المقررة الخاصة أن توضح الكيفية التي يُمكِّن بها تطبيق النهج القائم على الحق في التنمية من الارتقاء بالتمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان مع تحقيق التنمية البشرية، في نفس الوقت. وهناك حاجة إلى ضمان أن تكون أهلية التقاضي ذات تأثير عند تحديد أفضل السبل لضمان الحق في الغذاء على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد ينبغي تدعيم احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة ومراعاة القدرات الفردية للدول. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن توفر البلدان المتقدمة للبلدان النامية الدعم المالي اللازم والأشكال الأخرى من الدعم، مما يسمح لها بمواجهة تغير المناخ بأقصى ما تستطيعه.

٢٩ - السيدة بيريز غوميز (كولومبيا): قالت إنه ينبغي تعزيز سياسات إدارة المخاطر لمساعدة المجتمعات المتضررة من تغير المناخ. ولا بد من الاعتراف بالعلاقة المعقدة بين تغير المناخ والزراعة. ومن الضروري أيضاً مكافحة التصحر، وحماية احتياطات المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي من أجل تحقيق الأمن الغذائي. ويجب على البلدان، وبخاصة أكثر البلدان تقدماً، أن تعيد النظر في أنماطها الاستهلاكية، مع الحرص على تجنب إهدار الأغذية. ويحدو الأمل كولومبيا والرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أن يُسعف الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه، في المؤتمر الحادي والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في التمييز بين المسؤوليات التي لا تقتصر على النوعين التقليديين من البلدان أي النامية والمتقدمة النمو. وبدلا من ذلك، ينبغي لجميع البلدان أن تقدم التزامات بحسب قدراتها. وقد سألت كولومبيا عن التدابير التي يمكن تنفيذها من أجل مساعدة صغار المزارعين على تحسين إنتاجهم الغذائي.

٣٠ - السيدة فادياتي (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إنه ينبغي إعطاء الأولوية للحد من قابلية التأثر بتغير المناخ، وإن اتباع نهج قائم على الحقوق لا يزال أمراً أساسياً في هذا الصدد. وسألت المقررة الخاصة كيف يمكن إعطاء الحق في الغذاء مكانة الصدارة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وحثت المقررة الخاصة على تحليل العلاقة بين

إعمال الحق في الغذاء وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في تقريرها المقبل.

٣١ - السيدة غارسيا غوتيريز (كوستاريكا): قالت إن وفدها يؤيد أهمية تدابير التخفيف والتكيف الرامية إلى تعزيز قدرة أشد السكان ضعفاً على التعامل مع آثار تغير المناخ. وطلبت من المقررة الخاصة أن تقدِّم مزيداً من التفصيل عن الكيفية التي يمكن بها إدماج مبادئ حقوق الإنسان بشكل أفضل في العمليات الحكومية الدولية مثل وضع اتفاق جديد بشأن المناخ خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣٢ - السيدة موكاوي (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قالت إن منظمة الأغذية والزراعة تشيد بالتركيز الذي جاء في التقرير على أكثر الناس ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكل من يعاني من التمييز الاجتماعي - الاقتصادي.

٣٣ - وتركز منظمة الأغذية والزراعة على تعزيز وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية المصمَّمة بإحكام والتي ترمي إلى كسر حلقة الفقر والجوع المفرغة من خلال تقليص الفجوة بين الدخل المكتسب وخط الفقر. وفي سياق الصدمات المناخية المعقدة، ينبغي أن تحظى البرامج الحكومية، مثل الحماية الاجتماعية وبرامج بناء القدرة على التكيف، بالأولوية بشكل متزايد، ولا سيما لضمان زيادة الأمن الغذائي والتغذوي لأكثر فئات السكان ضعفاً وتهميشاً. ويكتسي تعزيز الاستثمار العام والخاص، ولا سيما لفائدة المزارعين، لزيادة الإنتاجية والدخل الريفيّين والزراعيّين، أهمية في جهود القضاء على الفقر المدقع والجوع بشكل مستدام. وينبغي بذل الجهود من أجل التعامل في نفس الآن مع جهود التكيف والتخفيف الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، وكذا ضمان الأمن الغذائي. والممارسات الزراعية الإيكولوجية هي أحد السبل الكفيلة بالتصدي لتدهور الموارد الطبيعية وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. وينبغي أن يكون جعل الزراعة والنظم الغذائية أكثر قدرة على التكيف واستدامة ومقاومة لتغير المناخ سياسة شاملة وأولوية من أولويات التنمية بالنسبة لجميع الدول بغية ضمان التمتع الكامل بحق الإنسان في الغذاء الكافي.

٣٤ - السيدة موتشو (المغرب): قالت إن المغرب أول بلد، في المنطقة التي ينتمي إليها، يضع الاستراتيجية الوطنية للتغذية للفترة ٢٠١١-٢٠١٩. وقد أجرت الإدارات الحكومية بصورة منتظمة الدراسات ذات الصلة لضمان توفر الظروف اللازمة للتغذية الكافية. وتقتضي مواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ، ولا سيما تأثيراته على الزراعة، تحديد أولويات تلك الفئات من السكان الأكثر تعرضا للآثار المترتبة على تغير المناخ. وسألت عن الكيفية التي يمكن بها إدراج هذا الواقع في المفاوضات القادمة بشأن تغير المناخ خلال المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣٥ - السيدة إلفِر (المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء): قالت إن قضايا حقوق الإنسان والحق في الغذاء تُتجاهل في كثير من الأحيان في سياق المفاوضات بشأن تغير المناخ. لذلك يتعين على المجتمع الدولي تغيير هذا النهج إذا كان يرغب في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٦ - وقد كشفت دراسة دقيقة عدم وجود نهج قائم على حقوق الإنسان حتى بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة؛ ويمكن ملاحظة الشيء نفسه في المادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي لا تميز بين إنتاج الأغذية والأمن الغذائي والحق في الغذاء. وقد أصبح مفهوماً الآن أن زيادة إنتاج الأغذية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية. وينبغي أن يتبع المجتمع الدولي نهجا يركز

على العدالة فيما يخص تغير المناخ أو البيئة. وإذا كان المجتمع الدولي يود إدراج الحق في الغذاء أو النهج القائم على حقوق الإنسان في جهوده الرامية إلى مكافحة آثار تغير المناخ، فإنه يحتاج ببساطة إلى إدراج عبارات تفيد بذلك في الاتفاق الذي سيتم اعتماده في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣٧ - وقالت إن موضوع الاستيلاء على الأراضي، الذي ينبغي أن يكون موضوع تقرير خاص، والذي كانت قد أشارت إليه في تقرير سابق عن مسؤولية الشركات، غالباً ما يجري في سياق إنتاج الوقود الأحيائي، علماً بأن العواقب غير المقصودة المترتبة عنه قد تستغرق سنوات عدة للظهور.

٣٨ - وفي ما يتعلق بالدعوة الموجهة من حكومة إندونيسيا، قالت إن عبء عمل المفوضية قد منعها من الاستجابة في وقت سابق ولكن ذلك سيتم عما قريب. وخلال زيارتين قامت بهما إلى الفلبين والمغرب، لاحظت عدداً من المشاريع المهمة، على الرغم من أن هذه لا تخلو من المشاكل. وقد مكنت الزيارات القطرية من التواصل مع السكان المحليين، ومن اكتساب فهم لما يحدث على الصعيد المحلي، مما شكل إضافة قيِّمة بالنسبة لإعداد التقارير.

٣٩ - السيد ألستُن (المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان): قدم تقريره (A/70/274) بشأن سياسة البنك الدولي في مجال حقوق الإنسان، وقال إن النهج الحالي الذي يتبعه البنك الدولي في مجال حقوق الإنسان غير متسق ويؤدي إلى نتائج عكسية وغير مستدام. وفي ما يخص السياسات التنفيذية، على وجه الخصوص، لا يزال البنك الدولي موضعاً لا علاقة به بحقوق الإنسان. وتظل العقبة الكبرى أمام الأخذ بنهج ملائم هو التأويل المتجاوز وغير المتسق للأحكام التي تحظر الأنشطة السياسية والتي وردت في مواد اتفاق البنك. وقد جعله موقفه الغريب القائل بأن حقوق الإنسان تعني بالأساس الأمور التي تعنى بالسياسة وبأن ليس لها أبعاداً اقتصادية ذات أهمية يمكنه أن يتعاطى معها بكل شرعية، جعله غير قادر على الانخراط بشكل مفيد داخل الإطار الدولي لحقوق الإنسان أو مساعدة البلدان الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وهذا بدوره يحول دون قدرة البنك الدولي على أن يأخذ في اعتباره بالشكل الكافي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعمله داخل البلدان، الأمر الذي يتعارض مع اعتراف المجتمع الدولي الثابت بالعلاقة التكاملية بين حقوق الإنسان والتنمية والتي تمنع البنك الدولي من التصرف في ما يخص الكثير من الأبحاث والتحاليل لسياسته الخاصة. وما زال البنك الدولي مصراً على رفضه الدخول في حوار مع العديد من الجهات المعنية التي تقول بأنه ينبغي أن تكون له سياسة مناسبة في مجال حقوق الإنسان. وبدلا من ذلك، رفض العمل مع بعض الأفراد كما أنه وصف مجموعات بارزة من المجتمع المدني بالمتطرفة وألغى فجأة اجتماعات عقب نشر تقارير انتُقد فيها.

٤٠ - وقد أعرب البنك الدولي صراحة عن عزمه الاستمرار في أداء دوره القيادي في مجال التنمية، بما في ذلك من خلال تنفيذ وتعزيز أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك فإنه يتبنى الموقف القاضي بأنه غير قادر من الناحية القانونية على إدماج قضايا حقوق الإنسان في عمله. وقد سعى رئيس البنك الدولي مؤخراً إلى إبراز التزامه الحديث بالعمل مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية في الأخذ بنهج أكثر تكاملا في ما بين المفاوضات السياسية، والتصدي للأزمات الإنسانية وقضايا التنمية في ظروف النزاع وظروف ما بعد النزاع، مشيراً إلى أوجه الضعف التي كانت تعتري الاستراتيجيات السابقة للبنك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك، فإن البنك الدولي لا يمكن أن يطمح إلى أن يكون فاعلا أساسياً في مجال التنمية أو أن يتجنب

أخطاء الماضي ما لم ينخرط على نحو هادف في مجال حقوق الإنسان.

٤١ - ومن المواضيع المتكررة في التقييمات الداخلية للبنك الدولي الحاجة إلى مراعاة ''الاقتصاد السياسي'' للسياقات التي يعمل ضمنها على التخفيف من حدة المخاطر، وتحديد العقبات البنيوية. وبالتالي، هناك حجج قوية بأنه ينبغي عليه، في سبيل فعاليته واستدامة جهوده، أن يراعي بصورة منهجية عوامل حقوق الإنسان عند تصميم وتنفيذ مشاريعه وبرامجه. وهذا النهج لا ينبغي أن يكون قائماً على المشروطية، ولا ينبغي لأي جهة فاعلة أن تسعى إلى منع البنك الدولي من التعامل مع حكومات معينة؛ ويجب أن يكون نهج البنك الدولي في مجال حقوق الإنسان بناء ودقيقاً واستباقياً.

٤٢ - وقال إن البنك يضطلع بدور ريادي مثير للإعجاب في قضايا حقوق الإنسان، ولكن أعماله ظلت نظرية بحتة لأنه رفض الانخراط بشكل مفيد في إطار حقوق الإنسان ذي الصلة. وأعرب عن الأمل في أن يقوم الأمين العام ورئيس البنك الدولي، من باب الأولوية، بمناقشة الحاجة إلى أن يعمد البنك الدولي إلى اعتماد سياسة لحقوق الإنسان تتوافق مع سياسة الأمم المتحدة.

٤٣ - السيدة بيريز غوميز (كولومبيا): قالت إنه يتعين على المؤسسات المالية قطع المزيد من الالتزامات بتحقيق التنمية المستدامة للجميع تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب العمل على تنفيذ الالتزامات بزيادة الاستثمار في البلدان النامية وزيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات والقواعد الاقتصادية وكذا في تدبير الشؤون الاقتصادية العالمية. ومن المهم أيضاً الاعتراف بالأثر الكبير للمؤسسات المالية في مجال تعزيز حقوق الإنسان عندما يروم عملها تحسين مستوى معيشة السكان. وينبغي بذل المزيد من الجهود لمواجهة التحديات الراهنة وتشجيع تبادل التجارب وتحسين التنسيق والدعم بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية. وطلبت من المقرر الخاص المضي قدماً في مناقشة الاتساق والتفاعل اللذان يجب أن يوجدا بين الأنشطة الإنسانية والأنشطة الإنمائية.

٤٤ - السيدة هيلدِه (النرويج): قالت إن وفدها يثني على البنك الدولي لأنه أدمج منظور حقوق الإنسان في الصيغة الحالية لبيان رؤيته لسياسات الضمانات البيئية والاجتماعية، بدرجة أكبر مما كان عليه الأمر في الصيغ السابقة. وليس من صلاحيات البنك الدولي أن يرصد أداء البلدان في مجال حقوق الإنسان في الدول النامية، ولكنه يتحمل مسؤولية ضمان ألا تنتهك مشاريعه حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يجب على البنك الدولي أن يحترم الالتزامات التي تتعهد بها البلدان الأعضاء بموجب القانون الدولي، وقالت إنها تشجع البنك الدولي على التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة في هذا الصدد. ويعتبر هدفا البنك الدولي المتمثلان في القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ وتعزيز الرخاء المشترك، دعامتين من دعائم برنامج حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، طلبت من المقرر الخاص أن يوضح بالتفصيل ما جاء في التقرير من كون المشاريع والبرامج الممولة من البنك بذلت قصاراها لتجنب أي إشارات عملية إلى حقوق الإنسان.

٤٥ - السيد ريوس سانشيز (المكسيك): قال إنه ينبغي تعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ ووفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي - التعليق العام رقم ٢، ينبغي لأجهزة ووكالات الأمم المتحدة أن تعترف تحديداً بالعلاقة الوثيقة التي يجب أن تكون قائمة بين الأنشطة الإنمائية والجهود الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، سأل عما إذا أمكن أن تكون التقييمات المستقلة لأثر جهود المنظومة في مجال حقوق الإنسان وسيلة فعالة لإيجاد إطار مخصص يمكِّن الأجهزة التي

لا تتوفر بالفعل على آليات مناسبة قائمة من الاعتراف الرسمي بحقوق الإنسان. وسأل أيضا عن الخطوات الأولى التي ينبغي اتخاذها من أجل وضع خطة لإجراء تقييمات لأثر حقوق الإنسان، وعن المنهجية التي يمكن استخدامها لوضع إطار للتعاون بين آليات مجلس حقوق الإنسان ومكونات أخرى من منظومة الأمم المتحدة، وعن الممارسات الجيدة التي حددتها في سياق تعميم حقوق الإنسان هيئات وآليات الأمم المتحدة، وخاصة تلك التي تعمل في مجال التنمية.

٤٦ - السيدة سيبالاينِن (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): سألت عن الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لضمان المشاركة الفعالة للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وذلك لأن الحد من الفقر يجب أن يشمل بالضرورة تمكين السكان الذين يعيشون في الفقر والاعتراف بهم كمشاركين كاملين يتطلعون إلى ممارسة حقوق الإنسان، وتحمل مسؤولياتهم والمشاركة في صنع القرار في المسائل المتعلقة بهم.

٤٧ - السيدة مارتِنز ياسين (البرازيل): قالت إن وفدها يرحب بجميع المبادرات التي تسلط الضوء على النقص المسجل في الأنماط الثابتة داخل المنظمات والذي قد يكون أدى إلى ظهور المعايير المزدوجة والانتقائية فيما يتعلق بوضعية حقوق الإنسان في بلدان معينة. وقد يساعد تحسين الحوار بين البنك الدولي وخبراء وآليات حقوق الإنسان على مواجهة تحديات التنمية وحقوق الإنسان. وقد كان لمهمة البنك الدولي في مجال الحد من الفقر أثرٌ إيجابي على جميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي الحرص على التأكد من أن أية ضمانات أو شروط جديدة لن تضع قيوداً لا مبرر لها على المقترضين؛ وينبغي للبنك أن يشتغل مع المقترضين على إيجاد السبل الكفيلة بمنع المشاريع من التأثير سلباً على حقوق الإنسان مع أداء ولايته بفعالية وعلى النحو الواجب من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وينبغي أن يُناقش مجلس إدارة البنك الدولي أية سياسة جديدة لحقوق الإنسان، يُعدها البنك، في إطار من الانفتاح والشفافية، ويجب أن تُؤخذ في الاعتبار أية تكاليف أو متطلبات إضافية من شأنها أن تؤثر على المقترضين. وعلاوة على ذلك، يجب اتخاذ خطوات لتحسين تمثيل البلدان النامية داخل المؤسسات المالية الدولية بغية تعزيز شرعية أي مناقشة بشأن سياسات محتملة للبنك الدولي في مجال حقوق الإنسان. وسيتحسن تعزيز وحماية حقوق الإنسان كثيراً إذا ما بذلت البلدان المانحة المزيد من الجهود للوفاء بما عليها من مسؤوليات في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٨ - السيدة غارسيا غوتيريز (كوستاريكا): قالت إن رغم أن حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من السياسات والمناقشات على الصعيدين الوطني والدولي، فمن المثير للقلق عدم التركيز على حقوق الإنسان في سياسات وممارسات البنك الدولي ومؤسسات التمويل الإنمائي الدولي الأخرى. ويشكل الالتزام بالتعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي خطوة إلى الأمام، ولكنها تساءلت عما إذا كانت كافية، بالنظر إلى الافتقار الواضح إلى إرادة مؤسسية لإحداث تغيير حقيقي.

٤٩ - السيد ألستُن (المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان): قال إن تحسين التنسيق بين الجهود الإنسانية والجهود الإنمائية يبدو تحدياً كبيراً لأنه ليس هناك تواصل يذكر في ما بين وزارات المالية والهيئات الحكومية لحقوق الإنسان. ومن شأن المبادرات الرامية إلى تحسين التواصل أن تساعد على تبسيط مفهوم حقوق الإنسان ومساعدة المسؤولين الماليين على أن يفهموا أن إدراج منظور حقوق الإنسان في عملهم سيكون مجدياً ومفيداً.

٥٠ - ويرى أن الصيغة الحالية من بيان رؤية البنك الدولي للصيغة الجديدة لضماناته تطرح إشكالية صعبة للغاية، لأنها لا تتضمن أي التزام حقيقي بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تتضمن إشارة طفيفة إلى ''الطموحات'' الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دون أن تأخذ في الحسبان الالتزامات القانونية التي تعهدت بها الدول منذ اعتماد الإعلان. بذا ينبغي تعزيز الإشارات إلى حقوق الإنسان الواردة في بيان الرؤية بصورة أكبر خلال الجولة الثالثة من مشاورات البنك الدولي بشأن سياسات الضمانات. وأضاف أنه يوافق على القول إن البنك الدولي ينبغي ألا يقوم برصد حقوق الإنسان، ولكن ليس هناك من منطق يدعم الطرح الذي يقول بأنه إذا ما أصبح البنك معنياً بحقوق الإنسان فإنه سيضطلع بدور الرصد والإنفاذ؛ إذ هناك وكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تراعي حقوق الإنسان عند أداء عملها دونما تحمل أية مهام من هذا القبيل. في حين أن مسؤولية الرصد والتقييم تقع حصرياً على عاتق هيئات حقوق الإنسان.

٥١ - وأضاف قوله إن الشواغل التي أُعرب عنها بشأن الشفافية في مناقشة سياسة حقوق الإنسان والحاجة إلى ضمان ألا تكون الضمانات تقييدية بشكل مفرط هي شواغل معقولة. ومع ذلك، فإن مجلس إدارة البنك الدولي تجنب أي مناقشة لسياسات حقوق الإنسان وشارك في مناقشات سياسية لحقوق الإنسان من حيث صلتها ببعض البلدان المعينة، مما يعتبر حتماً إشكالية. وكنقطة انطلاق من أجل وضع سياسة لحقوق الإنسان، ينبغي أن يلتزم البنك الدولي بالعمل على احترام حقوق الإنسان في عمله وأن يسعى إلى مساعدة البلدان المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، عند الاقتضاء.

٥٢ - وكانت مؤسسة البنك الدولي وجهات إنمائية فاعلة أخرى قد تحدثت على مدى سنوات عديدة عن أهمية مشاركة المستفيدين في المشاريع الإنمائية، ولكن هذه المشاركة لن تكون ذات معنى ما لم تكن محددة من حيث مجال حقوق الإنسان. وعلى الذين يقرون بأن المشاريع الإنمائية لا يرجح أن تكون ناجحة ما لم يكن المستفيدون المحتملون مشاركين كاملين، أن يقروا بأنه لا بد أن يكون لهذه المشاركة بعدٌ من أبعاد حقوق الإنسان، لأن القدرة على القيام بتجميع الأفكار والتعبير عنها تكتسي أهمية بالغة من أجل إنشاء إطار فعال من أجل التنمية.

٥٣ - وفي الختام، قال إن العمل في المستقبل ينبغي أن يشمل مجموعة أكبر من مؤسسات التمويل الإنمائي. وقد كان صندوق النقد الدولي منذ مدة طويلة في وضع مماثل لوضع البنك الدولي. ومن ناحية أخرى، فإن معظم المصارف الموجودة، ولا سيما المصارف الإقليمية، قد قدمت التزامات أقوى بكثير في مجال حقوق الإنسان. ومن المصارف التي يمكن ذكرها أيضاً في هذا الصدد، مصرف التنمية الجديد والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، اللذيْن تم إنشاؤهما حديثاً.

٥٤ - الرئيس: قال إنه من واجب الأمم المتحدة والنظام المالي الدولي الإسهام في التنمية وتلبية الحاجة إلى المساعدة التقنية. ويتعين على البنك الدولي تزويد الدول بالدعم الذي تحتاج إليه من أجل تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما أن القيود المالية الحالية قد أجبرت الكثير من البلدان النامية على الاختيار بين العمل نحو تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية أو تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٧:١٠.